الاردن « التصدي لكامب ديفيد » :

تناقض سياسي بين اللفظ والممارسة وحلول مشبوهة للازمة الاقتصادية

الاردن يعيش هذه الايام وضعا سياسيا واقتصاديا مضطربا ، سببه وقوع النظام في مازق المعاداة اللفظية لما يدور على ساحة الشرق الاوسط (كامب ديفيد) واضطراره لاتخاذ بعض المواقف العلنية « الرافضة » ، وتصديه من جهة اخرى لكل التيارات السياسية والشعبية التي حاولت أن تستفيد من هذا الموقف اللفظي وان تعبيء جماهيرها على أساس المعاداة الفعلية والعملية لكامب ديفيد ومشروع المملكة المتحدة .

ولعل المبادرات الاوروبية المكثفة والحديث المتداول حول الحل الاوروبي الوسط الذي سيأخذ بعين الاعتبار المشروع الاردني للتسوية ، قد شجع السلطة هناك على اتخاذ خطوات أكبر في لجم القوى الديمقراطية والوطنية . ولقد بذلت السلطة جهودا مضنية لتشتيت « الامانة العامة للتجمع الشعبي » التي كانت قد بدأت بطرح موضوعات التصدي لكامب ديفيد ولاقت طروحاتها تأييدا واسعا في الاوساط العمالية والنقابية ، تحت شعار انه لا داعي لان يكون أحد شريكا لها في تحديد الشعار السياسي ما دامت هي – أي السلطة – ضد كامب ديفيد !

هذا الضغط المدعوم من قبل الرجعية العربية وتلاقي كامب ديفيد يهدف أساسا الى شل فاعلية القوى الديمقراطية الاردنية والفلسطينية التي تشكل نوعا من صلة الوصل بالوضع السياسي في الارض المحتلة ، تحت طموح امكانية احتواء الموقف الفلسطيني وتجييره لمصلحة النظام الاردني .

ضمن هذا الاطار ، لاحظ المراقبون في الفترة الاخيرة ، تعاظم دور الاخوان المسلمين بتشجيع من النظام . فاضافة الى أن اربعة من الوزراء الاردنيين هم اعضاء علنيون في الجماعة المذكورة ودخلوا الوزارة على هذا الاساس ، برز تيار قوي داخل الحكم يدعوا الى دعم الاخوان المسلمين وتمكينهم من لعب دور سياسي أكبر نظرا لما يشكله هذا من احراج للسوريين ، ووقوف بوجه القوى الوطنية الاردنية . غير أن تيارا آخر ما زال مسيطرا الى الان يدعو من جهته الى تقليص دورهم للابقاء – مؤقتا – على العلاقة مع سوريا خوفا من تعرقل مسيرة « المشروع الاوروبي » المزعوم .

وقد حاول جماعة الاخوان المسلمين منذ فترة قريبة القيام بتظاهرة تنطلق من جامع الحسين في عمان (أحد أهم مراكزهم) فطوقت قوات الشرطة المكان ومنعت التظاهرة . ومن المنتظر أن تخف حدة التيار المعارض لنشاط « الاخوان » نظرا لانتماء عدد وافر من كبار ضباط الشرطة والجيش لصفوفهم .

غلاء ، ويد عاملة مستوردة ؟

الزيادة التي لحقت بالمنتجات النفطية مؤخرا وبلغت ١٥ في المائة ، انعكست على مجمل الوضع الاقتصادي في الاردن وخاصة في مجال شحن البضائع والمنتجات وفي مجال الصناعة المحلية الخفيفة . وقد ترافقت هذه الزيادة مع بروز أزمات حياتية جديدة منها مشكلة مياه الشفة التي لم تستطع الدولة تأمينها رغم كثرة المشاريع بهذا الشان ، اضافة الى مشاريع الري التي اثبتت فشلها ، اذ تدنى مستوى انتاج القمح لعام ١٩٧٩ الى ١٥ الف طن بعد أن وصل الى ١٦٠ الف طن في الاعوام السابقة ، مع العلم ان نسبة الزيادة السكانية في الاردن تبلغ ٣٫٢ في المائة سنويا وان عدد السكان المنتظر عام ٢٠٠٠ هو ستة ملايين نسمة (العدد الان أقل من ثلاثة ملايين) وان سعر القمح المستورد قد ارتفع من ١٢٠ الى ٢٢٠ دولارا للطن الواحد .

ورغم ان ميزان الدين لعام ١٩٧٧ بلغ ٦٤٥ مليون دولار أي ما يقارب مجمل الاحتياطي النقدي للدولة (٦٧٨ مليون دولار) فقد وافق المجلس الوطني الاستشاري في شهر تموز الماضي على طلب القرض الاستشاري في شهر تموز الماضي على طلب القرض المقدم للبنك الدولي بقيمة ١٥ مليون دولار ، وبفائدة مرتفعة .

لقد شهد الاردن في السنوات الاخيرة هجرة يد عاملة فنية وخبيرة مكثفة الى منطقة الخليج وكذلك الى كندا واميركا ، نظرا لما تعانيه الطبقة العاملة الاردنية من جراء الازمة الاقتصادية ونظام الدعم والمساعدات . ويقول السيد محمود الدرادكة من دائرة الاحصاءات العامة في دراسته لنتائج تعداد القوى العاملة لعام ١٩٧٥ ، ان الاردن يعاني من مشكلة البطالة والبطالة المقنعة الممثلة في الجهاز الاداري للدولة الذي يعاني من التضخم وكذلك البطالة الموسمية كما هو الحال في الزراعة .

وأمام هذا الواقع ، تقوم السلطات الاردنية باغرب معالجة من نوعها ! اذ سمحت لشركات أجنبية تقوم بتعهدات في الاغوار (الصوبلح – البقعة) والجنوب باستقدام الالاف من العمال الكوريين . ولقد بلغ آخر تعداد لهم الثمانية آلاف عامل . ويجمع هؤلاء العمال في أماكن شبيهة بالمعسكرات وبمعزل عن السكان المحليين . ويزيد في غرابة الامر ان هؤلاء العمال يخضعون لتمارين صباحية يومية في أماكن تواجدهم . هذه النسبة العالية للعمال الكوريين في بلد يعاني من البطالة تطرح مخاوف أمنية من هذا التواجد ، والسلطة التي لم تستطع رغم كل محاولاتها أن تسيطر على الحركة النقابية في الاردن (١٦ نقابة ٩ منها تسيطر عليها رموز للسلطة) تهمها أن تعمد الى تغييب المؤسسة النقابية وشل حركتها . ويشكل العمال الكوريون الاداة المنفذة لهذه السياسة ، اذ ليسوا رافدا من روافد الحركة العمالية الاردنية وتم جلبهم لاغراض خاصة .

نشاطات نقابية مضيئة

في ظل هذا الوضع المتدني سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، بدأت تبرز هنا وهناك ، تحركات شعبية ونقابية تبشر بموسم حافل ، وقد قامت نقابة المهندسين في الفترة الاخيرة ، وهي احدى النقابات المهنية الناشطة ، بطبع كراس تناول الاثار الاقتصادية والفنية لمعاهدة الصلح بين السادات والعدو الصهيوني ، ودور المهندس العربي في التصدي لها . وهذا الكراس كان مادة لندوة أقيمت داخل التجمع المهني وهو اتحاد للنقابات المهنية الاردنية . وبتصدي الكراس لاتفاقيتي كامب ديفيد شارحا خطورة نتائجهما وتوقيعهما على مجمل مسار حركة التحرر الوطني العربي ، كما يشير بطريقة غير مباشرة الى كون مشروع المملكة المتحدة حلقة شبيهة بحلقة كامب ديفيد .

يبقى أن الشعارات العريضة والرنانة التي يستخدمها النظام لتغطية الاوقات المستحكمة بهكليته الاقتصادية والسياسية ، تظل عاجزة عن انقاذه الى الابد .

■

لتوضيح ما يجري في البحرين راهنا عقدت « الجبهة الشعبية في البحرين » مؤتمرا صحفيا في بيروت – ١٩ ايلول الجاري – تحدث فيه الرفيق عبدالرحمن النعيمي عضو اللجنة التنفيذية للجبهة بحضور عدد من مندوبي الصحافة اللبنانية والفلسطينية .

مؤتمر صحفي للجبهة الشعبية في البحرين

وبعد أن تلى الرفيق النعيمي « بيانا حول الوضع الراهن في البحرين » اجاب على أسئلة الحاضرين ووضح حيثيات ما يجري على الصعيدين الداخلي والخارجي .

الصعيد الداخلي

قال الرفيق عضو اللجنة التنفيذية : ان الاوضاع الاجتماعية والاخلاقية المتدهورة بما فيها انتشار الدعارة والمخدرات قد اثارت حفيظة الاوساط الدينية والقوى الوطنية التقدمية ، حيث كانت التظاهرات الاخيرة هي رد الفعل المباشر ، ولم يكن المتظاهرون يرفعون شعارات طائفية كما تدعي بعض اجهزة الاعلام ...

وفي الوقت الذي نطالب فيه القوى الدينية منع مظاهر الانحطاط الاجتماعي بطريقة دينية صرفة أي بوضع قوانين تمنع هذه المظاهر وممارستها بما فيها المظاهر الحضارية الاخرى ، اي بالعودة الى الوراء ، فان القوى الثورية تناضل وتطالب بمعالجة الاسباب الاقتصادية والسياسية من أجل تغيير ما نتج عنها من أوضاع سلبية وعلى جميع الاصعدة ، وبالتالي فتح الباب أمام التطورات الحضارية التي تساعد على تطوير الشعب البحريني وتقف بوجه عوامل التشويه والتخلف التي عانى ويعاني منها شعبنا بسبب سياسات النظام .

وأكد على الدور التخريبي الذي يلعبه أجهزة النظام حيث تعمد وفق برنامج خاص لاثارة النعرات الطائفية بين الشيعة والسنة من أجل تدويخهم من جهة وضرب الحركة الثورية من جهة اخرى . فقد قام رئيس الوزراء بزيارة لزعماء من الطائفة السنية خلال أيام عيد الفطر الماضي وصور لهم الاحداث كما لو كان الشيعة يقفون وراءها . ومن جانب آخر وأمام ممثلي الطائفة الشيعية يدعي المسؤولون بان الشيوعيين هم السبب ، وهكذا وضمن هذا السياق دبر جلاوزة النظام حريقا في احدى دور السينما ليتهموا الشيوعيين تارة والشيعة تارة اخرى بالقيام بهذا العمل .

وفي الوقت الذي يحاول فيه النظام التمويه عن الجماهير والايحاء بانه قادر ومتمكن على معالجة ما يجري وذلك باطلاق سراح بعض المعتقلين كان منهم الشاعر قاسم حداد وعلي الشرقاوي فانه – النظام – لا يجد خيارا الا بمواصلة اسلوب القمع والارهاب وذلك بما قام به بعد التظاهرات باعتقال عشرات المواطنين كان منهم بعض الشخصيات الدينية بالاضافة الى سحب جوازات سفر الطلبة المعارضين وملاحقتهم .. ثم اكد الرفيق النعيمي على ان عملية اطلاق سراح بعض المعتقلين يقف وراءها كون فترة الاعتقال زادت على فترة الحكم من جهة بالاضافة الى أن المتظاهرين كانوا يطالبون ضمنا باطلاق سراح المعتقلين بالاضافة الى ملاحقة اهالي المعتقلين لقضيتهم .

وأشار على صعيد آخر الى أسلوب أركان النظام وفي مقدمتهم رئيس الوزراء الذي يمثل بامتلاكهم لاغلب المرافق الاقتصادية والخدماتية بالاضافة الى العقارات الواسعة وهذا ما يجعل البلد ملكا لعدد معين من الافراد تزايد زيادةالارتباط بالاحتكارات الخارجية، وقد ادى هذا الاسلوب الى عدة مضاعفات باتي منها الابتعاد التدريجي للتجار والاوساط البرجوازية الاخرى التي تتضرر مصالحها من جراء ذلك عن رئيس الوزراء الذي يمكن تسميته – لهذا السبب – « سوموزا البحرين » .

على الصعيد الخارجي

اكد الرفيق عبد الرحمن على كون الامبريالية وبواسطة أدواتها المحلية وخاصة النظام السعودي هي التي تقف وراء التحركات الطائفية وبالتالي تشويه وضرب الحركة الثورية في بلادنا والتي قادت وتحملت أعباء النضال منذ عام ١٩٥٤ وما قبلها وهي حريصة على مواصلته ...

كما اشار الى التحرك العسكري السعودي حيث وصلت قوة قوامها ٣٥٠ عسكريا كدفعة أولى لمواجهة ما قد يحدث لاحقا . هذا بالاضافة الى ١٥٠ مليون دولار التي تدفعها السعودية سنويا للاجهزة التي تصرف عليها هذه الاموال .

كما اكد على رفض الجبهةالشعبية والحركة الوطنية عموما لتصريحات آية الله الروحاني وادعاءاته بكون البحرين بلد تابع لايران .. وما يسببه هذا الاسلوب من قبل روحاني من ضرر على مجمل العلاقات بين الحركة الوطنية البحرينية والثورة الايرانية ثم اعتبر هذه التصريحات تصب ضمن نشاطات ما يسمى بـ « حزب ايران الكبرى » . وذكر الرفيق النعيمي بان مجموعة من علماء الدين الايرانيين أصدروا بيانا أدانوا فيه هذه التصريحات واكدوا عروبة البحرين . كما تطرق الى زيارة وفد الجبهة الشعبية لايران في حزيران الماضي حيث التقى بالامام آية الله الخميني واكد تضامن الجبهة مع الثورة الايرانية والامكانيات المتوفرة للثورة الايرانية لضرب مصالح الامبريالية ومخططاتها في المنطقة .

وقد أوضح كذلك طبيعة المعارضة في الخليج فاشار الى كون المعارضة الديمقراطية تمتاز بتاريخها النضالي وتنظيماتها المتعددة في اغلب اقطار الخليج ورغم الضربات المتلاحقة التي وجهت لها فهي تواصل نضالها استنادا على قاعدة شعبية لا يمكن الاستهانة بها وهي في الوقت الذي توجه نضالها ضد الانظمة الحالية التي تقوم ايضا بمقارعة القوى التي تستعمل الدين لتغطية تحركاتها المشبوهة .

وفي ختام المؤتمر اكد الرفيق عبد الرحمن على كون البديل الوحيد المطلوب حاليا هو جبهة وطنية موحدة سواء على صعيد البحرين او عموم الخليج . واضاف ان امكانية تحقيق ذلك واردة تماما بسبب من كون الحركات الثورية في الخليج مستهدفة من قبل عدو واحد وما يسهل امكانية التحالف هو المصالح المشتركة لهذه الحركات وتلاقيها في معظم الاهداف وكذلك لامتلاكها تجارب سابقة في هذا المجال .

■